العلاقات التركية الروسية... مجالات التقارب وقضايا الخلاف

محمد طلعت

مساعد مدير تحرير جريدة الجمهورية

ملخص:

ليس من مبالغة القول إنّ طبيعة العلاقات التركية الروسية يغلب عليها الطابع المميز لمسار العلاقات الدولية، ذلك المسار الذي يتراوح ما بين التقارب والتباعد على مدار التاريخ، وإن رجحت كفة أحدهما على الآخر لتصبح الطابع الغالب في مسار علاقات البلدين، فتارة تكون الطبيعة التقاربية هي السمة الغالبة لعلاقات البلدين، وتارة أخرى تكون الطبيعة الصراعية هي السمة المميزة لهما، في حين تظل السمتان على مستوى متقارب وهو ما ينطبق على مسار العلاقات التركية الروسية، فإذا كان صحيحًا أن الطرفين يحرصان على تنمية علاقاتهما والحفاظ على مستوى معين من التقارب حماية لمصالحهما المتبادلة، إلا أنه من الصحيح أيضًا أن التاريخ شهد لحظات فارقة في مسار علاقاتهما وإن لم تدم طويلاً، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء ثلاثة عوامل: الأول يرتبط بتوجهات القيادة السياسية في الدولتين. والثاني يتعلق بحجم الارتباطات الدولية والإقليمية لكل طرف. والثالث يتحدد في ضوء طبيعة القضايا والمشكلات الخلافية بينهما.

وفي ضوء ما سبق، تأتي هذه الدراسة لتكشف عن مسار العلاقات التركية الروسية في ضوء الخبرة السابقة والتحولات والتغيرات الحادثة على المستوى الدولي بصفة عامة وعلى المستوى الإقليمي على وجه التحديد، حيث تمر العلاقات بين الجانبين اليوم بمرحلة تغيير واضحة الملامح، قد تظهر آثارها تباعًا لخلق صيغة عصرية لإدارة هذه العلاقة التي ربما تكون علاقة واعدة وجاذبة لعلاقات تعاونية أخرى في تلك المنطقة التي يسودها حراك جاهز لأخذ أي اتجاه.

ليس من مبالغة القول إن طبيعة الموقع الجغرافي لتركيا هي التي حددت عبر التاريخ شكل ومسار علاقاتها مع دول الجوار، وهو ما ينطبق بصورة جلية على العلاقات التركية الروسية التي شهدت خطوات للتقارب وأخرى للتباعد طبقًا لتضارب المصالح والرؤى بينهما. فإذا كان صحيحًا أن العلاقات بين البلدين من الأهمية بمكان أن يحرص الطرفان على تنميتها والحفاظ عليها. فعلى مدار التاريخ الطويل للدولتين مرت علاقاتهما بموجات من الصعود والهبوط ارتباطًا بتوجهات القيادة السياسية في الدولتين من ناحية، وبالارتباطات الدولية والإقليمية لكل طرف من ناحية أخرى، وبطبيعة القضايا والمشكلات الخلافية بينهما

رؤية تركية
2013 - 6
116 - 103

من ناحية ثالثة، فيذكر أن هناك ميراثًا تاريخيًّا من الخلافات بين البلدين، منها: الخلافات حول المرور في مضيق البوسفور، والتّنافس على نقل بترول آسيا الوسطى، والموقف من قضية النزاع حول منطقة "ناغورنو كاراباخ"، بين أذربيجان وأرمينيا، والقضية القبرصية، والدعم الروسي لليونان، ومشكلة الشيشان والموقف التركي منها.

واليوم تمر العلاقات بين الجانبين بمرحلة تغيير واضحة الملامح، قد تظهر آثارها تباعًا لخلق صيغة عصرية لإدارة هذه العلاقة التي ربما تكون علاقة واعدة وجاذبة لعلاقات تعاونية أخرى في تلك المنطقة التي يسودها حراك جاهز لأخذ أي اتجاه.

وفي خضم هذا التغيير، تأتي زيارة الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" إلى تركيا في أواخر ديسمبر الماضي (2012) التي كانت مقررة في أكتوبر 2012 وتأجلت بسبب أزمة صحية مر بها الرئيس الروسي حسبما أعلنت المصادر آنذاك، وإن كانت ثمة حقائق أخرى وراء تأجيل هذه الزيارة، لتمثل خطوة جديدة لتخفيف حدة التوتر التي شابت علاقات الطرفين مؤخرًا بسبب تباين مواقفهما وسياساتهما حيال بعض القضايا الإقليمية وفي مقدمتها الأزمة السورية، كما تأتي ضمن الزيارات المتبادلة للبلدين على أعلى المستويات التي كان آخرها زيارة الرئيس "ديميتري مدفيديف" في مايو 2012 الذي وقع خلالها عددًا كبيرًا من الاتفاقات الاقتصادية والعسكرية بين البلدين لكون روسيا ترى في تركيا منفذًا جديدًا على المنطقة العربية والإسلامية وآسيا الوسطى في ظل الصعود الإسلامي والتي وضعت روسيا نفسها في مواجهة معه؛ لذلك ترى روسيا بأن تركيا شريك اقتصادي وسياسي في المنطقة بسبب موقعها الجغرافي وارتباطها بعمق العالم العربي والإسلامي. ولكن رغم هذه الأهمية، شهدت علاقات الطرفين توترًا أثّر سلبًا في مستويات العلاقة بينهما كان أبرزها كما سبقت الإشارة تأجيل زيارة الرئيس الروسي لمدة شهرين عما كان مقررًا، وهو ما يطرح بدوره جملة من التساؤلات حول أسباب التأجيل، هل يتعلق بتباين وجهات النظر بشأن الأزمة السورية بصورة عامة أم يرجع إلى مواقف اتخذها أحد الطرفين أساءت إلى الطرف الآخر؟ وهل إتمامها بعد شهرين من التأجيل يعني إزالة أسباب التباين والخلاف أم يرجع ذلك إلى تحول طرأ على مواقف الطرفين معًا أو أحدهما؟ أم يرجع إلى إدراك الطرفين أن التباين في الأزمة يجب ألا ينعكس على مجالات التقارب والتعاون بينهما؟ أم تأتي هذه الزيارة في خضم السعي نحو تضييق فجوة الخلاف بينهما؟ وما هي الرؤى التي تطرحها كلا البلدين في سبيل تضييق هذه الفجوة الخلافية بينهما؟

ويمكن الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال ثلاثة محاور، على النحو التالي:

أولًا- مجالات التقارب الروسي التركي.

ثانيًا- القضايا الخلافية والعقبات بين الطرفين.

ثالثًا- العلاقات التركية الروسية...نظرة مستقبلية.

ونتناول هذه المحاور بصورة تفصيلية على النحو التالي:

أولًا- مجالات التقارب الروسي-التركي:

يمثل الجانب الاقتصادي حجر الزاوية في مسار التقارب التركي الروسي، حيث تمثل تركيا سابع أكبر شريك تجاري لروسيا، وتسبق معظم أعضاء مجموعة "البريكس" لأكبر الأسواق النامية في العالم، كما أنها الوجهة الأولى للسياح الروس، وثاني أكبر أسواق التصدير بعد ألمانيا بالنسبة لشركة غاز بروم المملوكة للدولة الروسية. على الجانب الآخر، تشغل روسيا المركز الثاني بين الشركاء التجاريين الرئيسيين لتركيا. كما نمت التجارة بين روسيا وتركيا إلى 25.6 مليار دولار في الأشهر التسعة الأولى من عام 2012، بزيادة قدرها أكثر من 14 في المئة عن العام السابق، ليصل حجم التبادل التجاري في نهاية العام الماضي إلى 35 مليار دولار طبقًا للتقديرات الأولية الرسمية.

وفي هذا الخصوص، تبرز مجالات التعاون بين البلدين فيما يلي:

- التعاون في مجال الطاقة، حيث تعتبر روسيا أهم مورد للغاز الطبيعي لتركيا. كما شاركت تركيا بنجاح في المفاوضات حول بناء أنبوب غاز "ساوث ستريم" الذي يمتد من روسيا إلى أوروبا تحت البحر الأسود. فعلى سبيل المثال، تعتمد

شركة «بوتاس» التركية على الغاز الروسي، بواقع 6 مليارات متر مكعّب من الغاز سنويًّا، حتى ديسمبر عام 2011، موعد انتهاء الاتفاقية الموقعة بين البلدين منذ عام 1986م، إلا أنه سرعان ما تجدّد هذا الاتفاق استنادًا إلى تحذير وزير الطاقة التركي " تانر يلديز" من إمكانية إعادة النظر في هذه الاتفاقية في حال عدم إقدام روسيا على تخفيض سعر الغاز. وهو ما أشار إليه "فلاديمير بوتين" خلال لقائه مع وزير الطاقة التركي في 28 ديسمبر، وذلك بقوله: "بودي التوجه إلى الحكومة التركية بالشكر الجزيل، على قرار منح ترخيص لشركة غاز بروم بإنشاء خط أنبوب الغاز (السيل الجنوبي) في المنطقة التركية الاقتصادية... وقد أكد المسؤولون أن التصدير سيبدأ في عام 2015 ...إننا اتفقنا على توريد الغاز إلى تركيا على المدى البعيد، حتى 2021 و2025". كما يمتد التعاون كذلك إلى مجال الطاقة الكهربائية والتي تعد من أكثر مجالات التعاون الاقتصادي التجاري بين البلدين، حيث تشارك مؤسسة " تكنوستروي إكسبورت" الروسية للتجارة الخارجية في إنشاء السد والمحطة الكهرذرية "ديرينر" بقدرة 670 ميغاواط، وذلك في مقاطعة أرتفين التركية. ويذكر أنه في 29 ديسمبر عام 2008 حصلت شركة "إنتر راو ي إس – تي جي آر" التي تم تأسيسها في تركيا على ترخيص باستيراد الطاقة الكهربائية من روسيا عبر أراضي جورجيا. ومن الجدير بالإشارة أن

السمة الرئيسة للسياسة الخارجية التركية بعد مرحلة التغيير كما يراها الأوروبيون، هي أنها أصبحت أكثر استقلالية، بمعنى أن تركيا لا تقصر سياستها الخارجية على التحالف الغربي فحسب، بل تسعى لأن تكون سياستها الخارجية أكثر تنوعًا

التعاون في مجال الطاقة امتد ليشمل الطاقة النووية، حيث تكشف البيانات الواردة من البلدين عن اتجاه روسيا للمشاركة في بناء أول محطة نووية "أكاو" في تركيا على ساحل البحر الأبيض المتوسط بالقرب من مدينة "مرسين" جنوب تركيا، حيث وافقت روسيا على الإسهام في عملية بناء محطة للطاقة النووية والتي يقوم تصميمها على إنشاء 4 مفاعلات بقدرة 1.200 ميغاوات، ومن المقرر أن تدخل الخدمة في عام 2019. ويذكر أن تكلفة المشروع تقدر بحوالي20 مليار دولار ممولة بالكامل من قبل شركة تابعة لمجموعة "روساتوم"، الحكومية الروسية للطاقة النووية، مع إرسال الوقود المستنفد إلى روسيا لإعادة المعالجة. ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب، بل سبقه قيام شركتَي "أتوم ستروي إكسبورت" الروسية و"أرغ إنشاءات تجارة وصناعة" التركية في 11

مايو عام 2007، بتوقيع مذكرة تفاهم بينهما حول إقامة التعاون الاستراتيجي في تسويق تكنولوجيات السلع والمعدات والخدمات الخاصة بصناعة الطاقة الذرية في تركيا.

- تنامي العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وهو ما برز في عدة مؤشرات، منها:
- حجم الاستثمارات المتبادلة، ففي الوقت الذي تبلغ في الاستثمارات التركية في روسيا نحو 1.5 مليار دولار، يتراوح حجم الاستثمارات الروسية في تركيا 200 – 300 مليون دولار.
- يعكس حجم التبادل التجاري بين البلدين الأهمية التي يوليها الطرفان لبعضهما البعض، حيث يزداد حجم التبادل السلعي بين البلدين من سنة إلى أخرى. وقد بلغ الحجم عام 2004 قيمة 11 مليار دولار. أما في عام 2008 فبلغ قيمة قياسية قدرها 33.8 مليار دولار. وتشير وزارة التنمية الاقتصادية الروسية إلى أن تطور الأزمة الاقتصادية العالمية أدّى إلى انخفاض حجم التبادل السلعي بين روسيا وتركيا حيث انخفض هذا المؤشر في الفترة ما بين يناير ومايو حتى قيمة 7 , 6 مليار دولار، مما يعد أقل بنسبة 51٪ بالمقارنة مع الفترة المماثلة في عام 2008. ويسعى البلدان إلى تطوير حجم التبادل التجاري بينهما ليصل مستواه في الأعوام القادمة إلى مئة مليار دولار بدلًا من 40 مليار، وبناء مصارف روسية في أنقرة، وتطوير خطوط النفط والغاز الآتية من روسيا نحو أوروبا عن طريق تركيا والتي تعتمد على البترول والغاز الروسيين بالدرجة الأولى، فالشركات التركية التي تعمل في روسيا تصل إلى أكثر من 140 ألف شركة، ويصل حجم زوار تركيا من السواح الروس إلى أكثر من 5 ملايين سائح سنويًّا. ويذكر أن الشراكة الاقتصادية بين البلدين تعززت خلال زيارة بوتين الأخيرة لتركيا، إذ اصطحب وفدًا ضخمًا من رجال الأعمال، ووقع الجانبان 11 اتفاقية تعاون مشترك في مختلف المجالات الاقتصادية والسياحية والثقافية، بداية من افتتاح بيوت ثقافية في كلا البلدين مرورًا باتفاقية إلغاء تأشيرة الدخول بينهما، واتفاقيات في القطاع المصرفي والصناعي والزراعي، وصولًا إلى مشروع إنشاء محطة للطاقة النووية كما سبقت الإشارة.
- تأسيس عدد من المؤسسات المعنية، فقد تم في عام 1992 تشكيل اللجنة الحكومية المختلطة الخاصة بالتعاون التجاري الاقتصادي والعلمي والتقني. وتعمل في إطار اللجنة مجموعات العمل الخمس. وتعتبر اللجنة هيئة حكومية ثنائية تتحمل المسؤولية عن مسائل التعامل الاقتصادي. وتم في عام 1991 تأسيس مجلس الأعمال التركي الروسي. وفي عام 2004 أسس مجلس الأعمال الروسي التركي. ويساهم المجلسان في إقامة علاقات العمل المباشرة بين الشركات والأقاليم الروسية والتركية.

- التعاون في قطاع الإنشاءات، حيث يعمل في روسيا حاليًا أكثر من 150 شركة إنشائية تركية، أنجزت منذ أواخر الثمانينات من القرن المنصرم وحتى اليوم نحو 800 مشروع يبلغ الحجم الإجمالي للصفقات المعقودة بصددها قيمة 26 مليار دولار. وكانت قد عقدت الشركات التركية في عام 2007 صفقات بمبلغ قدره 4.3 مليار دولار. وتقوم الشركات الروسية أيضًا بإنشاء مشاريع في تركيا. وفي الإطار ذاته، وقع مجمع الصلب والحديد "ماغنيتوغورسكي" الروسي والشركة التركية الكبرى المتخصصة في استيراد الفحم "أتاكاش غروب" بروتوكولًا حول إنشاء مجمع الصلب والحديد في تركيا الذي تبلغ إنتاجيته نحو 2.6 مليون طن من المنتوجات الحديدية سنويًا. وتقدر قيمة الصفقة بمبلغ 1.1 مليار دولار.
- التعاون النشط بين البلدين في مجال بناء السفن شهد تطورًا كبيرًا، ففي أعوام 2006 – 2008، قام معمل بناء السفن " كراسنوي سورموفو"الروسي ببناء سفينة سياحية وسفينتي شحن وناقلة بحرية للجانب التركي، تتميز بمواصفات بيئية ممتازة. وتم في عام 2007 إبرام عقد خاص بقيام الجانب الروسي بإنشاء 10 ناقلات بحرية بحمولة 6.9 ألف طن لحساب الجانب التركي.
- توقيع عدد من الاتفاقات المتبادلة يتجاوز عددها 60 اتفاقية تخص التعاون في المجالات المختلفة، أبرزها: معاهدة أسس العلاقات (عام 1992)، وخطة الأعمال الخاصة بتطوير التعاون بين روسيا وتركيا في القارة الأوراسية (عام 2001)، واتفاقية التعاون العسكري (عام 2002)، والبيان السياسي المشترك حول تعميق الصداقة والشراكة (عام 2004). البروتوكول الخاص بشأن دخول السلع والخدمات الروسية للأسواق التركية في إطار عملية انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية الذي تم توقيعه يوم 19 إبريل عام 2005 في أنقرة، ومثّل إنجازًا مهمًا في تطور العلاقات الروسية التركية. اتفاقية الإلغاء المتبادل لتأشيرات السفر في 12 مايو عام 2010، حيث يسري مفعول الاتفاقية على مواطني البلدين الذين يفدون إلى البلد المضيف لمدة أقصاها 30 يومًا بمن فيهم السياح.

لم يقتصر التقارب بين البلدين في المجالات الاقتصادية والتجارية فحسب، بل امتد إلى القضايا السياسية، وهو ما برز في ملمحين، هما:

- تبادل الزيارات بين المسؤولين في البلدين خلال العقد المنصرم، منها:
- زيارة وزير الخارجية التركي وقتذاك "عبدالله غول" موسكو من 23 إلى 26 فبراير عام 2004.
- زيارة الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" تركيا خلال يومي 5 و6 نوفمبر 2004.

- مشاركة الرئيس الروسي "بوتين" في عام 2005 في مراسم افتتاح خط أنابيب الغاز "السيل الأزرق".
- مشاركة الرئيس الروسي "بوتين" في القمة التاسعة لمنظمة التعاون الاقتصادي بين دول البحر الأسود التي انعقدت في مدينة سمسون التركية في عام 2007.
- زيارة الرئيس التركي أحمد نجدت سيزر روسيا في الفترة من 28 يونيو إلى 30 يونيو عام 2006.
- تم في يوم 5 يوليو/ تموز عام 2008 اللقاء بين الرئيس الروسي دميتري مدفيديف والرئيس التركي عبد الله غول، وذلك في إطار الاحتفالات بمناسبة حلول الذكرى العاشرة لمدينة أستانا الكازاخستانية.
- زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان روسيا عدة مرات، أبرزها في 13 أغسطس عام 2008، حيث تقدم بمبادرة إنشاء "منطقة الاستقرار والتعاون في القوقاز".
- زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أنقرة في 6 أغسطس 2009. وتوقيع الطرفين خلالها عددًا من الوثائق الرامية إلى تطوير التعاون بينهما في مجالات النفط والغاز والطاقة النووية، ومن بينها اتفاقية حول التعاون في المجال النووي، وبروتوكول سيسمح بمدّ خط "السيل الجنوبي" لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر مياه تركيا الإقليمية في البحر الأسود، وبتنفيذ مشروع مدّ خط أنابيب الغاز "السيل الأزرق2-"، إضافة إلى بروتوكولين حول التعاون في مجال مد

خط النفط "سامسون – جيهان" واتفاقية حول بناء أول محطة كهرذرية على الأراضي التركية من قبل الخبراء الروس.

- زيارة الرئيس الروسي "دميتري مدفيديف" أنقرة في 12 مايو 2010، وتم خلالها إنشاء مجلس للتعاون على مستوى قيادة البلدين سيقوم برسم استراتيجية تطوير العلاقات بينهما وتنسيق تطبيق المشاريع الكبرى في مجال التعاون السياسي، والتجاري، والاقتصادي، والثقافي، والإنساني. فضلًا عن توقيع 17 اتفاقية، منها اتفاقيات التعاون في مجال الطاقة وبناء محطة كهرذرية وفي مجال الزراعة، وأيضًا اتفاقية لإلغاء تأشيرات السفر بين البلدين.
- على رغم أن مناطق مثل القوقاز وآسيا الوسطى أصبحت بطبيعة الحال مجالًا للتنافس بين روسيا وتركيا في حقبة ما بعد الحرب الباردة، إلا أن البلدين تمكنا من إيجاد أرضية مشتركة لتطوير الفرص المشتركة، خاصة منذ ولاية الرئيس فلاديمير بوتين الأولى في مارس 2000، وتولي حزب العدالة والتنمية برئاسة رجب طيب أردوغان رئاسة الحكومة في عام 2002، حيث اتجهت العلاقات الروسية – التركية نحو مرحلة أكثر واقعية من شأنها أن تركز أساسًا على التعاون بدلًا من الصراع، ولذلك تم توقيع "خطة العمل المشتركة للتعاون في أوراسيا بين البلدين في 16 نوفمبر2001، وهي الوثيقة الرسمية الأولى التي ذكرت بناء "شراكة متعددة الأبعاد" بينهما.

ثانيا- القضايا الخلافية والعقبات بين البلدين:

على الرغم من هذا التقارب الروسي التركي الذي عبر عنه اجتماعات إسطنبول بين الروسي "فلاديمير بوتين" والتركي رجب طيب أردوغان والتي بلغ عددها 30 اجتماعًا خلال السنوات الثماني الماضية. حيث شهد العام الماضي فقط لقاءين جمعهما، إلا أن ثمة عددًا من النقاط الخلافية والعقبات التي قد تحول دون مزيد من التقارب بينهما، وتتركز في مجموعة من القضايا المحورية، منها:

- الأزمة السورية، يتباين الموقفان الروسي والتركي حول الأزمة السورية، ففي الوقت الذي أعلنت فيه أنقرة دعمها للمعارضة السورية المسلحة وهو ما بدا واضحًا في دعوة الأسد للتنحي، والسماح لقيادة الجيش السوري الحرّ بالتمركز في مخيم اللاجئين. فضلًا عن دعوة أنقرة حلف شمال الأطلسي لنشر صواريخ "باتريوت" في تركيا للمرة الأولى منذ عشر سنوات تقريبًا بحجة أنه إجراء دفاعي على خلفية الاشتباكات بين الثوار والقوات الحكومية بالقرب من الحدود التركية، خاصة بعد إطلاق القذائف من سوريا التي سقطت في بلدة على الحدود التركية في أكتوبر2012 مما أسفر عن مقتل خمسة أشخاص، وسبقتها في يونيو من العام ذاته، إسقاط الدفاعات الجوية السورية طائرة تركية مقاتلة في شرق

اتسعت حدة الخلاف بين البلدين مع قيام القوات الجوية التركية في 11 أكتوبر باعتراض طائرة مدنية سورية متجهة من موسكو إلى دمشق اشتبهت أنقرة في أنها تقل شحنة عسكرية لوزارة الدفاع السورية

البحر المتوسط. على الجانب الآخر، تتمسك موسكو بدعم نظام الرئيس بشار الأسد وتحول دون تبني أي قرار في مجلس الأمن الدولي يدين هذا النظام، حيث يذكر أن روسيا صوتت بالفيتو ثلاث مرات لحماية النظام السوري. وقد اتسعت حدة الخلاف بين البلدين مع قيام القوات الجوية التركية في 11 أكتوبر باعتراض طائرة مدنية سورية متجهة من موسكو إلى دمشق اشتبهت أنقرة في أنها تقل شحنة عسكرية لوزارة الدفاع السورية. وأكدت روسيا أن الطائرة تقل تجهيزات رادار لا تحظرها الاتفاقات الدولية، مبررة بأن هذه الأسلحة تأتي وفقًا لاتفاقات سابقة مع الدولة السورية ولم يشملها أي قانون حظر من الأمم المتحدة التي هي وحدها المخولة بالمنع. كما أعلنت عن رفضها لقيام حلف شمال الأطلسي بنشر صواريخ "باتريوت" قرب الحدود مع سوريا تلبية لطلب أنقرة، معتبرة أن هذا الأمر يفاقم خطر اندلاع نزاع واسع يكون الناتو طرفًا فيه، وهو ما أوضحه وزير الخارجية الروسي "لافروف" بقوله:" إن مبعث القلق الرئيسي هو أنه كلما زاد كم الأسلحة هناك زاد خطر استخدامها" انطلاقًا من الرؤية الروسية بشأن هذه الصواريخ التي تذهب بعيدًا عن فكرة الدفاع عن الحدود في المرحلة الحالية، إذ لا مبرر في هذه المرحلة بمعطياتها الآنية للقلق الحدودي، لذا ترى موسكو أن الخطر الحقيقي يكمن في النوايا والاحتمالات المستقبلية، ولعل هذا ما يفسر إرسال روسيا أربع بوارج إلى مرفأ طرطوس على البحر المتوسط. وهو ما يقابله رفض تركي لمثل هذه التبريرات، وهو ما عبر عنه رئيس وزرائها رجب طيب أردوغان،من إسلام آباد، بقوله:" إن نشر الباتريوت لا يعني روسيا، ومن الخطأ أن تتدخل روسيا في شأن تركي داخلي. والصواريخ هدفها الدفاع عن أمن تركيا". ولكن، رغم هذا التباين في المواقف لم يحل دون حرص الطرفين على الحوار المشترك من أجل التوصل إلى تسوية تتفق ومواقفهما، ومن ذلك:

- لقاء المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى منطقة الشرق الأوسط "ميخائيل بوجدانوف" مع النائب الأول لوزير الخارجية التركي "فيريدون سينير ليوجلو" في العاصمة التركية أنقرة في نوفمبر 2012، بشأن الوضع السوري، لتصدر وزارة الخارجية الروسية بيانًا جاء فيه :" أن السبيل إلى تحقيق السلام

في سوريا هو الالتزام ببنود بيان جنيف الصادر بشأن سوريا في 30 يونيو 2012، كونه يوفر الآلية اللازمة لإنهاء حمامات الدم في سوريا وإقامة حوار وطني".

- اتفاق يُحاك بخصوص الملف السوري الذي تقدمت به أنقرة لروسيا من خلال توجه أمريكي، طبعًا الاتفاق كان يقوم على نقطتين:
- مفاوضة الأسد على تسليم السلطة وتشكيل حكومة ذات صلاحيات واسعة تأمن للأسد العفو والبقاء حتى سنة 2014.
- تشكيل حكومة، ودعم المعارضة السورية دون الأسد، وبالتالي يفقد كل الحصانات الدولية.
- من الأهمية بمكان أن يكون واضحًا بأنه مهما بلغ تفاؤل البعض لحماسة الجانب التركي للتدخل العسكري، إلا أنهم يتناسون أن لتركيا مشكلات رئيسة يمكن أن تصنف مثل الحالة السورية، وهي مشكلات الأكراد وتمردهم، بما يجعل من الصعوبة بمكان قبول تركيا لحل عسكري يهدد أمنها واستقرارها، وهي بذلك لا تختلف عن الموقف الروسي الذي يستحضر – إلى جانب مصالحه العسكرية والاقتصادية– الأزمة الشيشانية، وإلى أي مدى يمكن أن يتقبل تغيير النظام أو التدخل في الشأن السوري عسكريًّا، بالكيفية التي يمكن أن تشجع الشيشان على التفكير في خيارات مشابهة، أو تشرعن تغيير النظم بدعوى ثورة الشعوب؟

السياسة التركية في منطقة البحر الأسود واشتراكها في مشاريع بحر قزوين وخطط إمدادات الطاقة المنطلقة من أذربيجان وجورجيا نحو أوروبا، ربما لن تجد هذه السياسة قبولًا روسيًا في ضوء المسعى الروسي لتعزيز نفوذه في تلك المناطق

- إعلان سابق للرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" خلال زيارة "أحمد داود أوغلو" وزير الخارجية التركي موسكو، بأن: "روسيا جاهزة لمناقشة الاقتراحات البناءة الهادفة لإنهاء العنف في سوريا، وإن بلاده تقبل بالمرحلة الانتقالية في سوريا دون اللجوء إلى مجلس الأمن والقرارات الدولية" وهو ما يطرح تساؤلًا بدوره، هل يعني ذلك أن القيادة الروسية على استعداد لتغيير طريقة تعاملها مع الأزمة في حال حصلت على التعهدات والضمانات التي تحمي مصالحها عند فقدان حليف استراتيجي كبير، مثل نظام الرئيس الأسد؟
- عضوية تركيا في حلف شمال الأطلنطي وما تفرضه هذه العضوية من التزامات واستحقاقات على الجانب التركي الالتزام

بها، والتي من الممكن أن تتعارض مع المصالح والأهداف الروسية حيال بعض قضايا المنطقة، فعلى سبيل المثال السياسة التركية في منطقة البحر الأسود واشتراكها في مشاريع بحر قزوين وخطط إمدادات الطاقة المنطلقة من أذربيجان وجورجيا نحو أوروبا، ربما لن تجد هذه السياسة قبولًا روسيًّا في ضوء المسعى الروسي لتعزيز نفوذه في تلك المناطق. كما تمثل أزمة البرنامج النووي الإيراني إشكالية أخرى في علاقات البلدين، خاصة في أعقاب إعلان إيران نفسها دولة نووية وفشل المحادثات الدولية (5+1) في هذا الخصوص، وإمكانية تحرك واشنطن لمطالبة الحليف التركي بتحديد خياراته بأسرع ما يكون والتي بلا شك تتعارض مع السياسة الروسية ومصالحها الحيوية ومناطق نفوذها الإقليمية، وهو ما يضع العلاقات التركية الروسية على المحك.

- العلاقات التركية – الأرمينية، فلا شك أن التقارب الروسي التركي سيتأثر إيجابًا وسلبًا بموقف البلدين من القضايا الخلافية بينهما، خاصة في ضوء الموقف الذي اتخذه الرئيس الأرميني "سيرج سارجسيان" بتفجير الأزمة من جديد بقراره إيقاف المحادثات، بعد توصل الجانبين إلى تفاهم، وتوقيعهما بروتوكولًا بشأن إقامة العلاقات الدبلوماسية وفتح الحدود بين البلدين، وعقد مشاورات سياسية دورية بين وزيري الخارجية، إضافة إلى تنظيم حوار خاص بالبعد التاريخي للعلاقات، بهدف خلق أساس من الثقة بين الشعبين التركي والأرميني. وعلى الرغم مما يعتقده البعض من أن التقارب التركي الروسي يمكن أن يمنح روسيا إمكانات عملية للتدخل كوسيط لتسوية أزمة العلاقات التركية – الأرمينية. وذلك ليس فقط بسبب علاقاتها مع الجانبين، وإنما لأن تسوية هذه الأزمة تحقق مصالح روسيا في فتح كافة طرق النقل والترانزيت دون عقبات، إلا أن تأزم علاقات البلدين (تركيا وأرمينيا) خاصة بعدما شهدت العلاقات بين البلدين أزمتها الثانية التي أسفرت عن قرار أنقرة بإغلاق الحدود عام 1993، بعد أن تفجرت الحرب الأرمينية – الأذربيجانية حول مصير إقليم ناغورني قره باخ، واحتلال القوات الأرمينية لبعض المناطق الأذربيجانية، وانحازت تركيا إلى جانب أذربيجان، وطالبت حكومة يريفان بالتوصل إلى تسوية مع باكو، تراعي مصالح وسيادة أذربيجان. يجعل من هذه القضية عقبة في مسار التقارب التركي– الروسي، خاصة إذا علمنا حجم التعاون الروسي العسكري مع إرمينيا الذي يصل إلى وجود قاعدة عسكرية روسية على الأراضي الأرمينية تضم صواريخ الدفاع الجوي "إس–300" ومقاتلات "ميغ29–".
- العلاقات التركية الجورجية، إذ ترتبط تركيا مع جورجيا –جارتها من الغرب– بعلاقات خاصة وتتضامن معها، حيث تعيش جالية أبخازية من أصول تركية

مسلمة كبيرة في جورجيا، كما هي المكان الذي يمر منه أنبوب النفط الآذري الواصل إلى ميناء جيهان التركي، فضلًا عن ممر خط الحديد الذي سيربط تركيا وأذربيجان سيكون منها أيضًا، عليه ترى تركيا أن هذه العلاقة تشكل عنصر توازن مهمًا في دعم علاقاتها بدول القوقاز. ومن ثم وجدت تركيا نفسها في موقف صعب حينما قام الروس باجتياح جورجيا في 8 أغسطس 2008، ورغم محاولة تركيا تبني النهج الحيادي في هذا الأزمة، إلا أنه من الصعوبة أن تنجح تركيا في الالتزام بحياديتها مع وقوع أزمة مستقبلية. ومن الجدير بالإشارة في هذا الصدد أن تركيا طرحت مشروعًا يدعو إلى تشكيل حلف متعدد الأطراف والأقطاب للتعاون والشراكة والأمن في منطقة القوقاز بهدف تقليص تأثيرات المواجهة الروسية مع الغرب على مصالحها الاستراتيجية، فضلًا عن دوره في جميع دول الجوار الإقليمي تحت مظلة التفاهم ووضع التصورات المشتركة من أجل حفظ الاستقرار في المنطقة.

- العلاقات التركية الأمريكية، فمن المعلوم أن العلاقات التركية الأمريكية ذات خصوصية متميزة، بما يفرض على تركيا أن تحسم خياراتها بشأن تقاربها مع روسيا، فإذا كان صحيحًا أن وقوف تركيا إلى جانب روسيا قد يعزز فرصها في أن تصبح مضخة لتدفقات النفط القادمة من منابع احتياطيات النفط والغاز الكبرى في العالم في آسيا الوسطى وبحر قزوين وكازاخستان، إلا أنه من الصحيح أيضًا أن تقاربها يؤدي أيضًا إلى تعاظم النفوذ الروسي ومعه الإيراني في المنطقة، وهو ما يتعارض بدوره مع مواقف الولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة حيث يؤدي هذا التقارب إلى تراجع لنفوذ الأمريكي وهو ما سيشكل خسارة استراتيجية نوعية لها، بما قد يدفعها إلى استخدام بعض الأسلحة ضد تركيا كتحريك قضية الأكراد لتقويض استقرار تركيا أو إثارة القضية الأرمينية بتبني مزاعم الأرمن، وأيضًا دعم الموقف اليوناني إزاء استقلالية قبرص، فضلًا عن الورقة الكبرى وهي نسفها لطموحات تركيا وعرقلة دخولها إلى الاتحاد الأوروبي.

ثالثا- العلاقات الروسية التركية ... نحو رؤية مستقبلية:

من البدهي أن مصالح روسيا وتركيا لن تتطابق كليًا أبدًا؛ نظرًا لوجود تطلعات هائلة لدى الدولتين اللتين توجد لكل منهما تقاليد إمبراطورية في الماضي، بينما تتقاطع مجالات تأثيراتهما المباشرة على الفضاء المحيط بهما. ولكن الوضع الدولي الجديد الذي يتصف بزوال حالات المواجهات النظامية السابقة، يشهد تنامي أدوار الدول الكبرى الإقليمية، بينما تمارس بلدان متوسطة في بعض الأحيان تأثيرًا أكبر في سير الأحداث من الدول العملاقة. وتحتاج في ظله تلك الدول القليلة

نسبيًّا التي تنتهج سياسة خارجية نشيطة ومستقلة، إلى نوع من تنسيق خطواتها فيما بينها، الأمر الذي يجعل ضرورة الحفاظ على الاتصالات البناءة مع أنقرة من بين المهمات ذات الأولوية بالنسبة لموسكو رغم كل التقلبات السياسية الجارية على الساحتين الإقليمية والدولية.

يذكر أن روسيا وتركيا تختلفان فيما بينهما في رؤية أسباب وعواقب النزاع السوري ولا يمكن توقع توصل الجانبين إلى أي حل وسط في هذه المسألة. ولكن لا بد من القول: إن الأزمة السورية رغم كل أهميتها بالنسبة للوضع في الشرق الأوسط والمشهد السياسي الدولي أجمع، لن تدوم إلى ما لا نهاية. وفي ضوء تلك الحقيقة يجب أن تنصب أمام القيادتين الروسية والتركية مهمّة حيوية مشتركة ألا وهي الحيلولة دون أن تلقي الخلافات الحالية بين البلدين بظلالها على التعاون اللاحق بينهما، وهو ما أشار إليه الرئيس التركي خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد في ختام زيارته، وذلك بقوله: "إن الخلاف مع روسيا موجود وهو قائم بحد ذاته وخاصة بالملف السوري، وهذا لا يعني التوجه نحو عقلية الحرب الباردة، وهذا الخلاف يأتي ضمن وجهة نظر البلدين،ولكنه لن يكون عقبة في تطوير أو تجميد العلاقات نهائيًّا بين روسيا وتركيا".

من المتوقع أن تتجه العلاقات الاقتصادية بين البلدين نحو المزيد من التقارب في ضوء السعي التركي لشراء النفط الروسي تعويضًا عن الانخفاض في شحنات النفط من إيران نتيجة للعقوبات الدولية المفروضة ضد الجمهورية الإسلامية، وذلك وفقًا لوزير الطاقة تانر يلديز في تصريح لصحيفة "حريت"، بما يجعل من السهولة بمكان القول: إن البلدين نجحا كما وصف "سنان أولجن" الدبلوماسي التركي السابق ورئيس مركز دراسات الاقتصاد والسياسة الخارجية (EDAM) في إسطنبول:" في تجزئة خلافاتهما، فالعلاقات الاقتصادية والمنافع المتبادلة هي الأهم".

الوضع الدولي الجديد الذي يتصف بزوال حالات المواجهات النظامية السابقة، يشهد تنامي أدوار الدول الكبرى الإقليمية، بينما تمارس بلدان متوسطة في بعض الأحيان تأثيرًا أكبر في سير الأحداث من الدول العملاقة

وفي ضوء كل ما سبق، يظل التساؤل الأهم، إلى أين تتجه العلاقات التركية الروسية؟

وتأتي الإجابة متراوحة بين تصورين أو سيناريوهين على النحو الآتي:

الأول، أن التقارب والتعاون الإيجابي على الصعيد الاقتصادي والتجاري، من شأنه ترميم العلاقات السلبية على صعيد القضايا السياسية وتجسير الفجوة بين رؤية البلدين.

الثاني، أن ينسحب التوتر في علاقات الطرفين بصورة سلبية على مجالات التعاون

والتقارب بينهما ليسهم في تصعيد حدة التقان في علاقاتهما.

وتحسم القراءة المتأنية لتوجهات البلدين لصالح التوجه الأول، فبعيدًا عن مدى أهميته وصلاحيته واتساقه مع الحقائق التاريخية والمصالح السياسية للطرفين، فقد أظهر لقاء أردوغان وبوتين وتصريحاتهما الصحفية توجه البلدين نحو تفضيل هذا السيناريو، وهو ما يتطلب بلورة وتطبيق القواسم المشتركة اللازمة لتسوية المشكلات بينهما وذلك من خلال لجوء الطرفين إلى المزيد من المؤسساتية في علاقاتهما، فصحيح أن ثمة عددًا من المؤسسات المعنية بتنظيم علاقات الجانبين في مختلف المجالات كوجود مجلس للتعاون رفيع المستوى بين البلدين على المستوى السياسي وكذلك لجان ومجالس للإعمال، إلا أنه أمر غير كاف، إذ يمكن بهذا الصدد الإقدام على الكثير من الخطوات الملموسة من قبيل تدعيم هذه المجلس من الناحية التنظيمية وتشكيل فرق الخبراء القادرة على مواصلة النشاطات المتبادلة والقيام بأعمال وتطوير مشاريع مشتركة بشأن حل كل مشكلة. مع الأخذ في الاعتبار أن الغاية الأساسية لهذه الترتيبات ينبغي أن تتركز على تدعيم الفهم القائل بأن كافة أنواع المشكلات القائمة في المنطقة تنطوي على مخاطر وأضرار بالنسبة للاعتماد المتبادل القائم بينهما. وفي هذا الإطار يتعين عليهما القيام بكل ما بوسعهما لتدعيم تعاونهما في سبيل إيجاد الحلول السليمة لجميع القضايا الإقليمية وعلى رأسها الأزمة السورية.

جملة القول أن تركيا يجب أن تكون على بينة من أهمية الحفاظ على تطوير علاقاتها مع روسيا والدفع بها باتجاه خلق صيغة تحقق بها التوافق بين متطلبات التزاماتها الدولية، وبين أن تكون روسيا جارًا ذا علاقات حسنة معها.